الانسجام النصي وأدواتـــــه

الأستاذ: الطيب العزالي قواوة
قسم اللغة العربية وآدابها
معهد الآداب واللغات
المركز الجامعي- الوادي

ملخص:

يتناول هذا المقال الانسجام النصي أحد المعايير الديبوجراندية المهمة في تحقيق تماسك النص على مستوى بنيته العميقة، والذي يتضافر مع معيار الاتساق النصي في طبع أي نص معالج بصفة النصية أي بعبارة أخرى تحقيق التماسك الكلي للنص على المستوى السطحي(اللغوي) وعلى المستوى العميق(الدلالي). وهذا كله لا يتأتى إلا بتوافر أدوات الانسجام النصي المختلفة كالسياق، والتأويل المحلي والمعرفة الخلفية وعلاقة الإجمال ...الخ

1- مفهوم الانسجام النصي:(Coherence)

أ- لغـــة:

قصْد الكشف عن المفهوم اللغوي للانسجام قمنا بتتبع المادة اللغوية لهذه الكلمة في بعض المعاجم.

حيث ورد في" لسان العرب" تحت مادة(س ج م):« سَجَمَتِ العين الدمع والسحابةُ الماء تَسْجِمُه وتَسْجُمُه سَجْماً وسُجُوماً وسَجَماناً وهو قَطَران الدمع وسَيَلانه قليلاً كان أَو كثيراً... ودمع مَسْجوم سَجَمَتْه العين سَجْماً وقد أَسْجَمَه وسَجَّمَه والسَّجَمُ الدمع... وانْسَجَمَ الماءُ والدمع فهو مُنْسَجِمٌ إِذا انْسَجَمَ أَي انْصَبَّ... سَجَمَ العينُ والدمعُ الماءَ يَسْجُمُ سُجُوماً وسِجاماً إِذا سال وانْسَجَمَ»[1].

كما ورد في" القاموس المحيط":« سجم الدمع سُجُوما وسجَاما، ككتاب، وسَجَمَتْه العين، والسحابة الماء تَسجِمه وتَسجُمُه سَجمًا وسُجُوما وسَجمَانا، قَطَرَ دمعها وسال قليلا أو كثيرا»[2].

فمن خلال هذا التقصي للمعاني المتعلقة بمادة(س ج م) نجد أنها تدور حول القَطَران والصَبُّ والسَّيلان، وهذه المفردات توحي بالتتالي والتتابع والانتظام وعدم الانقطاع في الانحدار، وإذا ما ربطنا هذه المعاني بالكلام نجد الانسجام هو أنْ« يأتي الكلام متحدّرا كتحدر الماء المنسجم»[3].

ب- اصطلاحا:

يُعدّ مصطلح(Cohérence) أحد المصطلحات التي عرفت تباين أراء الدارسين بشأنه، وذلك من خلال إيجاد مقابل عربي له، بحيث كان لكل دارس مصطلح معين مقابل المصطلح الأجنبي(Coherence) في الانجليزية أو(Kohaereg) في الألمانية أو ما ماثلاهما في لغات أجنبية أخرى، فمثلا" محمد خطابي" نجده اختار مصطلح الانسجام، أما " تمام حسان" ترجمه بالالتحام، و" محمد مفتاح" بالتشاكل، حيث حلّل في ضوئه قصيدة كاملة تعرّض فيها للتشاكل الصوتي والتركيبي والدلالي رابطا ذلك كلّه بالقواعد التداولية[4]، في حين استعمل الباحثان" سعد مصلوح" و" محمد العبد" مصطلح الحبك بدلا من الاصطلاحات السابقة أو ما شابهما كالتناسب، والتقارن... الخ، حيث يقول" محمد العبد":« فقد آثرت الحبك على غيره ممّا دار مداره»[5].

وبصرف النظر عن هذا التباين الحاصل نقول إنّ الانسجام أو الحبك كانت له أهمية خاصة في حقل علم اللغة النصي، فهو عند" كلاوس برينكر"(Klaus Brinker) المفهوم النواة في تعريف النص[6]، فهو كذلك من العناصر الأساسية التي أشار إليها" فان دايك"(Van Dijk) في دراسته للعلاقة بين النص والسياق[7]، فهو بذلك يمثل أساسا مهمّا من أسس الدرس النصي[8]، لكونه يختص بالاستمرارية الدلالية التي تتجلى في منظومة المفاهيم والعلاقات الرابطة بينها[9]، ومنه فهو« الطريقة التي يتم بها ربط الأفكار داخل النص»[10]، وهو« ما تنطوي عليه تشكيلة المفاهيم والعلاقات من تواصل ووثاقة صلة متبادلين»[11].

ومن ثم فمصطلح(Coherence) أو الانسجام أو الترابط النصي يعني العلاقات التي تربط معاني الجمل في النص، هذه الروابط تعتمد على المتحدثين(السياق المحيط بهم)[12]، فهو إذن يتصل برصد وسائل الاستمرار الدلالي في عالم النص أو العمل على إيجاد الترابط المفهومي[13]، أي أنه يهتم بالروابط الدلالية المتحققة في عالم النص بخلاف الاتساق الذي يهتم بالروابط الشكلية المتجسدة في ظاهر النص[14]، فيغدو الانسجام أعم

وأعمق من الاتساق، وهذا لارتباطه بالعلاقات الخفية التي تنظم النص وتولّده[15]، فهذه العلاقات تحتاج من القارئ جهدا في التفسير والتأويل وتوظيف ما في مخزونه من معارف ومعلومات وتجارب سابقة عن العالم، للكشف عنها وتحقيق عملية التواصل والتفاعل الاجتماعي.

2- أدوات الانسجام النصي:

لقد أولى علماء لسانيات النص عناية قصوى بالانسجام، فيذكرون أنه« خاصية دلالية للخطاب تعتمد على فهم كل جملة مكوّنة للنص في علاقتها بما يفهم من الجمل الأخرى»، ونظرا لتعدد وتنوع العلوم التي تجعل من النص/ الخطاب محور دراسة لها، لذلك اختلفت الاتجاهات النظرية لهذه العلوم فكل منها ينظر للنص/ الخطاب وفق منظوره الذاتي ووجهته الخاصة. ولهذا تعدّدت عمليات الانسجام وآلياته تبعا لتباين آراء علماء النص، ولعلنا في هذا المقام سنركّز على أهم وأبرز الآليات المعروفة لدى علماء النص.

2- 1- السيـــاق:(Context)

إنّ البنية النصية وليدة عدة سياقات ومرجعيات مختلفة، خلقتها وأكسبت عناصرها اللغوية علاقات خاصة جعلت النص كلاّ موحّدا، يحاول المحلل النصي الوصول إليه باكتشاف هذه السياقات والإلمام بها حتى يستطيع تأويل وفهم العلاقات الكامنة فيه؛ لذا فإن اكتشاف التماسك النصي له علاقة وطيدة بالسياق الذي خلقه، والمتلقي الذي يكتشفه ويظهره.

ولكنْ يجدر بنا أو لا قبل التطرق لمفهوم السياق في علم اللغة الحديث، أنْ نعرّج على أصالة هذا المصطلح في التراث العربي. فقد ورد في" لسان العرب" لـــ" ابن منظور" قوله:« السوق: السَّوق معروف، ساقَ الإبلَ وغيرَها يَسُوقها سَوْقاً وسياقاً وهو سائقٌ وسَوَّاق شدِّد للمبالغة قال الخطم القيسي ويقال لأبي زغْبة الخارجي قد لَفَّها الليلُ بِسَوَّاقٍ حُطَمْ وقوله تعالى:﴿ وجاءت كلُّ نَفْسٍ معها سائقٌ وشَهِيد﴾ قيل: في التفسير سائقٌ يَسُوقها إلى محشرها، وشَهِيد يشهد عليها بعملها... وقد انْساقَت وتَساوَقَت الإبلُ تَساوُقاً إذا تتابعت... والمُساوَقة المُتابعة كأنّ بعضَها يسوق بعضاً... والسِّياق: المهر... والسِّياق: نزع الروح، وفي الحديث: دخل سعيد على عثمان وهو في السَّوْق: أي النزع كأَنّ روحه تُساق لتخرج من بدنه، ويقال له السِّياق أيضاً، وأَصله سِواق فقلبت الواو ياء لكسرة السين»[16].

وقال" الزمخشري"(ت 538هـــ):« وهو يسوق الحديث أحسن سياق، و(إليك يساق الحديث). وهذا الكلام مساقة إلى كذا، وجئتك بالحديث على سوْقه: على سرده»[17].

اهتم علماء اللغة منذ القدم بالسياق* ودوره في تحديد معاني الأحداث[18]، واعتبروه من أهم العوامل التي تسهم في عملية التماسك النصي وهذا من خلال مقولتهم الشهيرة والدقيقة(لكل مقام مقال)،« فانطلقوا في مباحثهم من فكرة ربط الصياغة بالسياق، وأصبح مقياس الكلام في باب الحسن والقبول بحسب مناسبة الكلام لما يليق به، أي مقتضى الحال»[19]، فعلماء العربية** بداية بسيبويه(ت 180 هـــ) والمبرد (ت 285 هـــ) وغيرهما خصّصوا له الحظ الوافر خاصة في حالتي الغموض واللبس، إذ اعتبر المصدر الوحيد لإيضاح المعنى في هاتين الحالتين[20]، فـــ" المبرد" مثلا ركّز على أن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتها بما يصلح حدث المعنى[21]، وكما ألحّ" سيبويه" على ضرورة وجود الضمير الذي يحيل على السابق وإلا يصبح الكلام غير حسن[22].

ويلخص" رَدّة الله بن رَدّة بن ضيف الله الطلحي" مفهوم السياق في التراث العربي في النقاط الثلاث الآتية [23]:

– الأولى: أنّ السياق هو الغرض: أي مقصود المتكلم من إيراد الكلام، وهو واحد من المفاهيم التي عُبّر بلفظ السياق(السوق) عنها، وكان استعمالها بهذا منضبطا عند الأصوليين، حتى كرّر" السجلماسي" مفهوم نصٍ في ما نقلناه عنه.

– الثانية: أنّ السياق هو الظروف والمواقف والأحداث التي ورد فيها النص أو نزل أو قيل بشأنها، وأوضح ما عُبّر به عن هذا المفهوم لفظا الحال والمقام.

– الثالثة: أنّ السياق هو ما يُعرف الآن بالسياق اللغوي الذي يمثله الكلام في موضع النظر أو التحليل، ويشمل ما يسبق أو يلحق به من كلام يمكن أن يضيء دلالة القدر منه (موضع التحليل) أو يجعل منها وجها استدلاليا.

2– 1– 1) مفهوم السياق* في علم اللغة الحديث وعلاقته بالتماسك النصي:

أولى المحدثون للسياق اهتماما كبيرا لتأثرهم بدراسات" دي سوسير" ومنهجه الاجتماعي للغة، الذي يقرّ بأن اللغة نشاط اجتماعي، نابعة من الاحتكاك في المجتمع وبالتالي لا يمكن فهمها إلا من خلال المجتمع الذي تواضع عليها[24]، ومن أبرز المدارس التي اهتمت بالسياق مدرسة" فيرث"(Firth) التي قامت على أساس المعنى، والمعنى

عندهم كما صرّح به" فيرث"(J- Firth)« لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية»[25]. وخلُص" فيرث" إلى أنّ تحديد المعنى يتوقف على الشروط الآتية[26]:

- تحليل السياق اللغوي(Verbal Context) صوتيا وصرفيا ونحويا ومعجميا.
- بيان شخصية المتكلم والمخاطب والظروف المحيطة بالكلام.
- بيان نوع الوظيفة الكلامية.
- بيان نوع الأثر الذي يتركه الكلام.

فهذه الشروط تؤكد بقوة على أن المعنى متصل اتصالا كبيرا بالسياق، إذ يتعذر الفصل بينهما ولا يُتصور أحدهما والآخر ليس متلبّسا به[27].

أما" براون" و" يول"(Brown et yule) فالسياق عندهما يلعب دورا فعالا في تأويل وفهم وتفسير النص/ الخطاب، فهو يتشكل لديهما من المتكلم والمستمع والزمان والمكان[28]. كما أنّ" هايمز"(D- Hymes) يبرز دور السياق في الفهم بأنه يحصر من جهة عدد المعاني الممكنة، وأنه يساعد من جهة أخرى على تبنيّ المعنى المقصود« إنّ استعمال صيغة لغوية يحدد مجموعة من المعاني، وبإمكان المقام أن يساعد على تحديد عدد من المعاني، فعندما نستعمل صيغة في سياق ما فإنها تستبعد كل المعاني الممكنة لذلك السياق والتي لم تشر إليها تلك الصيغة، والسياق– بدوره– يستبعد كل المعاني الممكنة لتلك الصيغة التي لا يحتملها السياق»[29]، أما في تحديده لخصائص السياق والتي لها علاقة بتحديد نوع الأحداث الكلامية يركز على ما يأتي:

- **الباثّ(المرسِل):** أي المتكلم أو الكاتب الذي يحدث القول.
- **المتلقي(المرسَل إليه):** ويعني به السامع أو القارئ الذي يتلقى ويستقبل القول.
- **المستمعين:** إذ يسهم وجودهم في تحديد معنى الحدث الكلامي.
- **الموضوع:** أو الرسالة والذي يسميه" هايمز" محور الحديث.
- **الظـــرف:** ويقصد به السياق الزماني والمكاني للحدث.
- **الوضع الجسمي للأطراف المشاركة:** أي العلاقات الفيزيولوجية للمتفاعلين كتقاسيم الوجه والإشارات والإيماءات.
- **القنـــاة:** أي الكيفية التي تم بها التواصل بين الأطراف المشاركة في الحدث الكلامي لفظا، كتابة، إشارة.
- **الشفرة المستعملة:** وهي اللغة أو اللهجة أو الأسلوب المستعمل.

- **صيغة الرسالة:** ويعني بها الشكل المقصود للخطاب، خطبة، مناظرة... الخ.
- **الحـــدث:** أي طبيعة الحدث التواصلي الذي يمكن أن نضمن داخله نمطا خطابيا معينا.
- **الطابـــع:** وهو الذي يتضمن تقييم الكلام.
- **الغـــرض:** وهو ما كانت تنوي الأطراف المشاركة التوصل إليه كنتيجة للحدث الكلامي.

فهذه الخصائص كلّما زادت معرفة المحلل بها زادت قدرته على التنبؤ بما يمكن قوله[30].

وقد قسّم اللسانيون السياقات إلى:

أ- سياقات لغوية(مقالية):(Verbal Context)

متمثلة في النص ذاته بجميع مستوياته اللغوية وكينونتها النصية، إذ إن معنى الكلمة لا يتحدد إلا بعلاقتها مع الكلمات الأخرى في السلسلة الكلامية[31]، وموقعها مما يجاورها من الكلمات التي تشترك معها في السياق، فهو الذي من خلاله تتجلى دلالة الكلمة من خلال استعمالها في اللغة[32].

ب- سياقات غير لغوية(مقامية):(Context of Situation)

وهي ظروف النص وملابساته الخارجية التي تشتمل على الطبقات المقامية المختلفة والمتباينة التي ينجز ضمنها النص[33]، وينتهي ضمنه المظهر الخطابي ذو الرسالة اللغوية في مقام معين[34]، فيصيب المدلولات التغير إذا تغيرت واختلفت المواقف التي تستخدم فيها الكلمات، أما علماء لغة النص فقد جعلوا السياق بنوعيه أساسا للتحليل النصي، فانطلقوا من كون النص« ليس إلا حالة خاصة من البيئة المحيطة»[35]، فأي تحليل لأي سلسلة لغوية دون مراعاة السياق أصبح كما يرى" براون ويول"« محل شك كبير»[36] وتحليله وفهمه يتطلب حصر الأحداث الكلامية من أجل وصف التراكيب النحوية والدلالية[37]، أي تحليل السياقات الخاصة التي يتولد منها، ذلك أنّ ورود نص في سياقين مختلفين ينتج عنه تأويلين مختلفين، لذا فإنّ الرجوع إلى السياق كما يرى" فان دايك" يحصر التأويلات الممكنة ويدعم التأويل المقصود[38]، أي أنّ عدم الإحاطة بالسياق تقطع تواصلية الخطاب وانسجامه.

إذن فالتماسك النصي مرتبط ارتباطا وثيقا بالسياقات المختلفة، سواء الداخلية أو الخارجية، تشترك وتتضافر مع غيرها من أدوات التماسك لتحقيق النصية، ونشير في هذا

الصدد أنّ« غياب حدود واضحة لمفهوم السياق، يظل مصدرا للخلط الذي تفشى في استعمالات علماء اللسان بين" السياق" و" المقام"، فغالبا ما يستعملون مصطلح السياق للدلالة به عموما على مجموع الظروف التي تصاحب ظهور الملفوظ، وبهذا المعنى لا يغدو السياق مكونا من علامات فحسب، ولكنه يشمل مختلف العناصر التي تسهم في فعل التلفظ(المحيط الفيزيائي، الظروف التاريخية والاجتماعية، معارف ونفسيات المشاركين في عملية التخاطب...)»[39].

2- 1- 2) علاقة التماسك النصي بالمتلقي:

أما المتلقي فله الدور الجوهري في عملية التفسير لا يقل عن دور المنتج[40]؛ لأنه هو الذي يَحدُث عنده المعنى ويُحدِثه بإعطائه« للملفوظ المعاني والدلالات بعد قراءته للنص وربط العناصر البنائية ضمن علاقات جدلية تحيل إلى ما هو خارجها والكشف عن دلالات في عمليتي التفكيك والتركيب[41]، ذلك أنه لم يعد للمرسل إليه حسب" جمال مباركي"« تلك الذات السلبية الثابتة المدعوّة بل أصبح فاعلا»[42]، فغدت بذلك العلاقة بين النص والقارئ تسير في اتجاهين مختلفين من النص إلى القارئ ومن القارئ إلى النص[43]، ليصبح القارئ كاتبا ومشاركا للنص لا مستكشفا ومستهلكا للنص نفسه بل لمعناه وأهميته وقيمته.

فاللغة أيّا كان نوعها فمعناها ومبناها ينتجان عن التفاعل بين النص والقارئ، ذلك أن التحليل ينتج نصّا لا يحتوي فقط على المميزات الموضوعية للنص والسياق، بل يحتوي على مميزات تنسبها الذات المحلّلة(القارئ) بشكل تفاعلي إلى النص أو السياق[44]. فالهدف من القراءة كما يرى" سعيد بحيري" ليس فهم الكلمات المستخدمة فحسب وإنما المشاركة في تبادل الفكر المتجسّد في المادة المقروءة[45]، كون النص عبارة عن فعالية ينطوي تحتها الكاتب والقارئ[46].

وعليه يجب أن يتكئ القارئ على جدار صلب من الثقافة العامة والمتخصصة[47]، وملمّا بمعارف متّصلة بالنص الذي هو بصدد تحليله سواء النصيّة أو المقامية، فالقارئ المقصود هو« الذي يمتلك ذائقة جمالية ومرجعية ثقافية واسعة»[48]؛ وهذا ما يبرّر تفسير القرآن الكريم بطرق مختلفة وأحيانا بمعان مختلفة حسب القارئ (المفسّر)، وطبيعة التفاعل بين القارئ والنص، وطبيعة الكفاءة التي يمتلكها هذا المتلقي

وتجاربه المختلفة*، فالوسائل المتاحة لقارئ النصّ القرآني كما يرى" إبراهيم الفقي" في صدر الإسلام غير الوسائل المتاحة لقارئ العصر الحالي[49].

ب- التأويـــل المحلي:(Local interpretation)**

ورد مفهوم التأويل(Interpretation) في لغة العرب بمعنى الرجوع والعود، يقول" ابن منظور"(ت 711 هـــ) تحت مادة(أول):« الأَوْلُ: الرجوع، آل الشيءُ يَؤُول أَولاً ومآلاً رَجَع، وأَوّل إِليه الشيءَ رَجَعَه وأُلْتُ عن الشيء ارتددت... وأَوّلَ الكلامَ وتَأَوّله دَبَّره وقدَّره وأَوّله وتَأَوّله فَسَّره، وقوله عز وجل:(ولَمَّا يأْتهم تأْويلُه)، أَي: لم يكن معهم علم تأْويله، وهذا دليل على أَن علم التأْويل ينبغي أَن ينظر فيه وقيل معناه لم يأْتهم ما يؤُول إِليه أَمرهم في التكذيب به من العقوبة... قال ابن الأَثير: هو من آلَ الشيءُ يَؤُول إِلى كذا أَي رَجَع وصار إِليه، والمراد بالتأْويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأَصلي إِلى ما يَحتاج إِلى دليل لولاه ما تُرِك ظاهرُ اللفظ»[50].

ويأتي التأويل في لغة العرب بمعنى التفسير أيضاً« التأَوّل والتأْويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه ولا يصح إِلاّ ببيان غير لفظه»[51]، وهذا المعنى ليس بعيد عن المعنى السابق، فالتفسير تأويل؛ لأن المفسّر يراجع نفسه عند الشرح والبيان ويدبّر الكلام ويقدّره، ففيه معنى العود والرجوع.

إنّ التأويل في الثقافة العربية من أبرز المصطلحات التي دار حولها جدل غير قليل بين العلماء قديما في مختلف اتجاهاتهم ومذاهبهم التي يدعون إليها، فالتأويل ظهر جليا في أفكار ونظريات علماء الكلام أو المتكلمين فهو عندهم علم قائم بذاته[52].

أما في الثقافة الغربية فنجده في اللغة الفرنسية سنة 1888 م يعود للأصل اليوناني(هارمينوتيكيوس)، وهو يختص بعلم تأويل الأمهات من النصوص سواء أكانت الدينية أم الفلسفية، وقد دأبت عليه المدارس النقدية المتعاقبة، وحاول النقد الحديث في الغرب توظيفه ضمن اتجاه عام يهدف إلى تجاوز ثنائية الشكل والمضمون، ويرى بعض الباحثين أن التأويل في حقيقته ليس له علاقة بالنص الأدبي وإنما هو من المصطلحات التي اقترن ظهورها بالفلسفة[53].

إنّ مبدأ التأويل أو التأويل المحلي كما يسميه" محمد خطابي"« يعتبر تقييدا للطاقة التأويلية لدى المتلقي باعتماده على خصائص السياق، كما أنه مبدأ متعلق أيضا بكيفية تحديد الفترة الزمنية في تأويل مؤشر زمني مثل(الآن) أو المظاهر الملائمة لشخص

محال إليه بالاسم(محمد) مثلا»[54]، فمن هذا يتبين أن وظيفة التأويل المحلي تقييد البعد التأويلي للنص/ الخطاب، وذلك اعتمادا على خصائص السياق التي من شأنها حصر القراءات أو التأويلات الممكنة للنص، واستبعاد القراءات التعسفية التي تُفرض على النص، فالتأويل إذن هو القراءة الممكنة للنص؛ لأن هذا الأخير ليس مغلقا على ذاته، بل هو مفتوح على القارئ يدخله في أي زاوية شاء، فينتج ويبدع نصا جديدا فوق النص الأول[55]، فهو بذلك المصطلح الأمثل للتعبير عن عمليات ذهنية على درجة عالية من العمق في مواجهة النصوص والظواهر[56] والأحداث؛ فما هو إلا جزء من إستراتيجية عامة وهي التشابه*(Similarity) وما هما– التأويل المحلي والتشابه– إلا من إستراتيجية أعم تشملهما وهي معرفة العالم[57].

فالتأويل المحلي يعتمد تجاربنا السابقة في مواجهته للنص أو نصوص ومواقف سابقة تشبه من قريب أو من بعيد النص أو الموقف الذي نواجهه حاليا، وبفضل هذه الآلية يتم استبعاد التأويل الذي لا ينسجم ولا يتلاءم مع العناصر التأويلية والمعلومات الواردة في النص/ الخطاب[58].

إنّ محلل النص/ الخطاب، لكي يربط شيئا معطى مع آخر غير ظاهر يعتمد ويستند إلى تجاربه السابقة فيراكم عادات تحليلية وفهمية وعمليات متعددة لمواجهة النصوص بغية اكتشاف الثوابت والمتغيرات النصية التي تمكنه من الوصول إلى النص وخصائصه النوعية، فسلامة التأويل ومناسبته هي شكل من أشكال إنتاج المعنى المناسب، وهذا لا يتأتى إلا بتوافر وسائل أخرى تعضّده كالتشابه الذي يرِد بنسب متفاوتة، فإذا كانت التعابير مختلفة والمضامين مثلها في النصوص، فإنه ليس بالضرورة أن تتغير الخصائص النوعية لهذه النصوص أو الخطابات بل نادرا ما يلحقها التغيير[59]، ومنه فمبدأي التشابه (Principle of Similarity) والتأويل المحلي(Local Interpretation)« يكوّنان أساس فرضية التماسك المعنوي في تجربتنا الحياتية عموما، وبالتالي في تجربتنا مع الخطاب كذلك»[60].

ج– التغريض:(The Matisation)

الذي يعرّفه" براون" و" يول" بأنه« نقطة بداية قول ما»[61]، ونقطة بداية أي نص تكمن في عنوانه أو الجملة الأولى، فالعنوان عنصر مهم في سيميولوجيا النص، ففيه تتجلى مجموعة من الدلالات المركزية للنص الأدبي[62] إذ يثير لدى القارئ توقعات قوية

حول ما يمكن أن يتضمنه النص لذا عدّه" براون" و" يول" أقوى وسيلة من وسائل التغريض[63]، لاحتوائه على وظائف رمزية مشفّرة بنظام علامي دال على عالم من الإحالات[64]، فهو إجراء في هدف النص وغرضه[65]، أمّا الجملة الأولى فهي تمثّل معلما عليه يقوم اللاحق منها ويعود[66]، فهي تؤثّر في تأويل ما يأتي من النص/ الخطاب الذي كانت نقطة بدايته[67]. ويحدّد" كرايمس"(Cramas) التغريض بمفهوم أعم وهو« كل قول، كل جملة، كل فقرة، كل حلقة، وكل خطاب منظم حول عنصر خاص يُتخذ كنقطة بداية[68]، ومنه فالتعريفات والمفاهيم السابقة عدّت العنوان أو الجملة الأولى من النص أهم الأدوات المستعملة للتغريض، لكونه المنطلق المهم جدا في تأسيس كل شيء[69].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ علماء التفسير أولوا اهتماما كبيرا بالجملة الأولى في التحليل النصي وعلاقة الجملة التالية كلها بهذه الجملة، وهذا ما ركّز عليه علماء النص المعاصرون في عملية التحليل وكشف الانسجام، حيث نجد أنّ" الرازي"(ت 328 هـــ) يركّز على أهمية الفاتحة بالنسبة لما يليها من السور، فيقول:« هذه السورة مسمّاة بأم القرآن فوجب كونها كالأصل والمعدن، وأنّ يكون غيرها كالجداول المتشعّبة منه...»[70]. وقد لاحظ" السيوطي"(ت 911 هـــ) هذا أيضا، حيث ركّز على أهمية الفاتحة وعلاقة القرآن كله بها[71].

وإضافة إلى هذه العناصر هناك عناصر أخرى أو طرق أخرى يتم بها التغريض كتكرير اسم الشخص، استعمال ضمير محيل إليه، تكرير جزء من اسمه، استعمال ظرف زمان يخدم خصيصة من خصائصه، أو تحديد دور من أدواره في فترة زمنية[72].

هـــ- ترتيـــب الخطاب:

لا ريب في أن للأحداث المرتبة في النص/ الخطاب وفق حصولها في الواقع أثر على عملية الانسجام[73]، وقد تحدث علماء الغرب عن ترتيب الخطاب أو الأحداث حيث عدّه" فان دايك" مظهرا من أهم مظاهر الانسجام، وأطلق عليه الترتيب العادي للوقائع[74]، إذ إنّ الجمل« إذا كانت تدل على الأحداث فإن انتظام سلاسل من الجمل ينبغي أنْ يدل على مجموع منظم من الأحداث»[75]، وهذا المجموع المنظم من الأحداث تحكمه جملة من المبادئ في مقدمتها معرفتنا للعالم[76]، هذا وقد يخضع هذا الترتيب العادي إلى تغيير إلا أنه لا يوثّر في عملية الانسجام بحيث يكون مرفوقا بنتائج تجعل التأويل مغايرا من الناحية التداولية، بمعنى أنه يحمل قيمة إخبارية أكثر من الترتيب العادي، أما أهم شيء أشار إليه

" فان دايك" في هذا الأمر هو العلاقات التي تحكم هذا الترتيب لجهة اعتبار الأحوال الموصوفة وهي: عام وخاص، جزء وكل/ مركب، مجموعة وفئة وعنصر... الخ[77].

والترتيب المخالف لترتيب الأحداث الفعلية الذي يكون مصحوبا بنتائج على مستوى التأويل تحكمها عدة علاقات تخضع لمبادئ معرفية أهمها: الإجمال والتفصيل، الجزء والكل، الخصوص والعموم، التضاد... الخ[78]، وقد استعمل علماء التفسير هذه المبادئ لتفسير العلاقات بين العناصر والمفاهيم بدءا بـــ" السيوطي" من خلال مراعاته للعلاقات القائمة بين النص الواحد أو حتى بين عدة نصوص، وهذا من خلال إظهاره للمعنى الرابط بين المتناسبين ببيان مناسبة ترتيب السورة، وحكمة وضع كل سورة منها، ومناسبة ترتيب الآيات واعتلاق بعضها ببعض وارتباطها وتلاحمها، وكذلك بيان أن كل سورة شارحة لما أجمل في السورة التي قبلها[79].

وبهذا يتضح الدور الأساس الذي يقوم به الترتيب في سبيل تحقيق تماسك النص/ الخطاب.

و– موضوع الخطاب أو(البنية الكلية):(Topic of Discourse)

أو موضوع التحاور، فهذان المفهومان مترادفان عند" فان دايك"، فهو يرى أن موضوعات الخطاب« ترد المعلومات السيمانطيقية وتنظمها وترتبها تراكيب متوالية ككل شامل»[80]، أي« عملية بحث واستكشاف البؤرة المركزية في الموضوع عن طريق إعادة تنظيم محتويات الخطاب»[81]، ويقصد بموضوع الخطاب أيضا البنية الدلالية التي تصب فيها مجموعة من المتتاليات بتضافر مستمر قد تطول أو تقصر حسب ما يتطلبه الخطاب[82]، وهذا المصطلح يرادف عند" محمد خطابي" مصطلح البنية الكلية، فهذه الأخيرة تقوم بدور أساسي في تنظيم الإخبار الدلالي في النص/ الخطاب[83].

ومن الذين فرّقوا بين المصطلحين السابقين(موضوع الخطاب والبنية الكلية) نجد" خليل بن ياسر البطاشي"، وهذا« من خلال العمليات التي تصل إلى كل منهما، فالبنية الكلية يتوصل إليها عن طريق عمليات أساسها الحذف والاختزال؛ إذ يتم فيها حذف الموضوعات الثانوية، ودمج أخرى في عموميات... أما عمليات موضوع الخطاب فيستخلص من خلال مسح الجمل التي تخص هذا الموضوع في النص موضوع الدراسة»[84].

وقد أشار إليه المفسرون حين اعتبروا القرآن كالكلمة الواحدة له موضوع رئيس هو التوحيد والعبادة، وموضوعات فرعية تصب كلها وتخدم هذا الموضوع الرئيس. وما الآليات المختلفة لكشف انتظام النص/ الخطاب وتماسكه إلا لكشف هذا الموضوع الأول المقصود، فـــ" السيوطي" كان أحد هؤلاء الذين نظروا إلى القرآن نظرة كلية[85]، حيث وظف جملة من المبادئ والعلاقات للدلالة على الاتحاد والترابط المضموني للسور[86]، الذي يدل على وجود مقصد رئيس للنص/ الخطاب تتمحور حوله تلك الأجزاء المكونة للنص/ الخطاب، فاستخدام مبدأ الإجمال والتفصيل مثلا عند" السيوطي" يوحي بأن السور الشارحة تحمل نفس مواضيع السور السابقة، وأيضا عند حديثه عن انسجام فواصل الآي التي ضمّت لها[87]، فإنّ هذه الفواصل مهما بدت بعيدة الموضوع في الظاهر فإنها في بنيتها العميقة تدعّمها وتقوّيها[88]، وأدرجه أيضا عند الحديث عن وجه اعتلاق فواتح السور بخواتم السور التي قبلها حيث نتأكد من أنها تحمل المعاني نفسها، وتصب في نفس البنية الدلالية، مثل افتتاح سورة الحديد بالتسبيح في قوله تعالى:﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[89]، واختتام سورة الواقعة بالأمر به في قوله تعالى:﴿ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾[90]، مع العلم أن سورة الحديد تأتي بعد سورة الواقعة مباشرة في الترتيب في المصحف الشريف.

كما أن حديثه عن تناسب آي القرآن وارتباطها ببعضها البعض يدل على أن للسورة معنى كلي، تَشكّل من جرّاء الارتباط والتماسك الموجود بين الآيات.

ز- أزمنة النص/ الخطاب:

اللغة نظام ذو مستويات مختلفة، فهناك المستوى الصوتي، والمستوى النحوي، والمستوى الصرفي*، والسؤال الذي يمكن أن يطرح هنا هو: أين يكمن الزمن في اللغة العربية؟، وهل هو ذو خاصية صرفية تعبر عنه صيغ ثابتة في الجدول الصرفي، أم هو نحوي لا يمكن تعيين وجهاته إلا من خلال معطيات السياق وتفاعل القرائن فيه؟ [91].

ولإيجاد إجابة عن هذا السؤال، لابد من فحص الصيغة المنتجة للزمن في العربية، ثمّ مراقبة حركاتها في المجال النحوي[92]، ومن ثَمّ يمكن أنْ نقول ما إذا كان زمن اللغة العربية زمنا صرفيا تعبر عنه الصيغ الفعلية في صورتها الإفرادية خارج السياق، أو أنّه زمن نحوي يستوحى من التركيب اللغوي والسياق النحوي، وللقرائن المختلفة دور كبير في تحديده.

1- الزمن الصرفي:

قسم النحاة العرب الزمن إلى ثلاثة أقسام: ماض وحاضر ومستقبل، وجعلوا لكل قسم من هذه الأقسام صيغة تعبر عنه، وهذا ما نجده في كتبهم النحوية واللغوية. ومن هذه الكتب والمؤلفات النحوية واللغوية كتاب" سيبويه"، الذي يعد أول ما وصل إلينا في هذا الباب. يقول سيبويه:« وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيَت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»(93).

فـــ" سيبويه" يرى أنّ الزمن ثلاثة أقسام بنيت من أجلها الأفعال:

- ✓ الزمن الماضي: وعبر عنه بقوله: لما مضى.
- ✓ الزمن المستقبل: وعبر عنه بقوله: لما يكون ولم يقع.
- ✓ الزمن الحاضر: وعبر عنه بقوله: ما هو كائن ولم ينقطع.

ويشرح" سيبويه" هذه الأنواع الثلاثة بقوله:« فأمّا بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ، وأمّا بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذْهَبْ واقْتُلْ واضْرِبْ، ومخبرا: يَقْتُلُ ويَذْهَبُ ويَضْرِبُ ويُقْتَل ويُضْرَبُ. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ»(94).

فمن قول" سيبويه" يتبين لنا أنّه يعد الأزمنة ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل، والأفعال بُنيت للتعبير عن هذه الأزمنة الثلاثة؛ فبناء صيغة" فعل" هو دليل على أنّ الحدث وقع فيما مضى من الزمان، وبناء" يفعل" هو يصلح للدلالة على الحال والاستقبال، وبناء " افعل" في الأمر، هو لما لم يقع، أي في المستقبل.

وما ذهب إليه" سيبويه" في كتابه أصبح هو النهج الأساسي المعتمد في الدراسات النحوية بعده، مع تسجيل اختلاف في بعض الجزئيات البسيطة(95).

ويقول" ابن يعيش" في هذا الصدد:« لمّا كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال، توجد عند وجوده، وتنعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام الزمان، ولمّا كان الزمان ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك ماض وحاضر ومستقبل؛ فالماضي ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده... والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده، وأمّا الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل، ويسري منه الماضي، فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده»(96).

وهذا يتفق مع ما ذهب إليه" ابن هشام" الذي يرى أنّ« الفعل في الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»[97].

فمن خلال النصوص السابقة يتبين لنا أنّ جمهور النحاة يتفقون أنّ الأزمنة ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل، وأنّه تبعا لذلك جاءت الأبنية ثلاثة: ماض ومضارع وأمر؛ فبناء " فعل" يدل على الحدث الذي وقع في الزمن الماضي، وبناء" يفعل" يدل على الحدث الذي يقع في الحال أو الاستقبال، وبناء" افعل" في الأمر يدل على طلب الفعل في المستقبل[98].

فمن هنا يمكن تصور الأفعال التي تعبر عنها كما يأتي:

الصيغة	فعــل	يفعــل		افعــل
الزمن	الماضي المطلق (حدث تام)	الحال (حدث لم يتم)	الاستقبال (حدث منتظر)	الاستقبال (طلب الفعل)

2- الزمن النحوي:

إنّ النحاة العرب عندما تطرّقوا إلى الدلالة الزمنية للصيغ الفعلية، وجدنا أنهم تحدثوا عن الزمان وكأنّه مدلول عليه بصيغة الفعل دلالة تنفصل عن القرائن اللفظية والمعنوية، التي تمثل ملابسات القول التي ترد فيه[99].

فالنحاة إذن ببناء تقسيمهم للفعل، واختلاف صيغه على أقسام الزمان وتخصيص كل صيغة بزمان معين، قد ألجأهم إلى مواجهة مشاكل عويصة في التطبيق؛ وذلك عندما حاولوا تطبيق صيغ الفعل على أقسام الزمان، فاضطروا إلى التأويل والتوجيه البعيد عن طبيعة اللغة[100].

فهم لمّا رأوا أنّ المضارع المجزوم بـــ(لم) يدل على الماضي، قالوا: إنّ(لم) حرف قلب تقلب معنى المضارع إلى الماضي، ولمّا وجدوا أنّ الماضي في السياق أو التركيب قد يدل عن المستقبل قالوا: إنّ التعبير بالماضي عن المستقبل من باب الاستعارة، ولمّا وجدوا أنّ المضارع قد يدل في التركيب اللغوي عن الماضي قالوا: إنّ ذلك يأتي لنكتة بلاغية أو حكمة أرادها المتكلم... وهكذا[101].

وهذا ما جعل الباحثين المعاصرين ينتقدون النحاة القدامى بسبب أنهم ربطوا بين الصيغة والزمن، ولم يعيدوا النظر في نظام الزمن في ضوء قرائن السياق(اللفظية والحالية) وملابساته.

يقول" تمام حسان":« وحين نظر النحاة العرب في معنى الزمن في اللغة العربية، كان من السهل عليهم أنْ يحددوا الزمن الصرفي من أول وهلة، فقسموا الأفعال بحسبه إلى ماض ومضارع وأمر، ثم جعلوا هذه الدلالات الزمنية الصرفية نظاما زمنيا وفرضوا تطبيقها على صيغ الأفعال في السياق... ولما كانت قواعدهم التي وضعوها عزيزة على أنفسهم، لم يخطر ببالهم أنْ يعيدوا النظر في نظام الزمن في ضوء مطالب السياق، وصاغ لهم في حرصهم على القواعد أنْ ينسبوا اختلاف الزمن إلى الأدوات، فقالوا إنّ(لم) حرف قلب، وإنّ(إذ) ظرف لما يستقبل من الزمان... والخلاصة أنّ النحاة لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي، إذ كان عليهم أنْ يدركوا طبيعة الفرق بين مقررات النظام ومطالب السياق، أنْ ينسبوا الزمن الصرفي إلى النظام الصرفي، وينسبوا الزمن النحوي إلى مطالب السياق... ومادام الزمن النحوي وظيفة في السياق يؤديها الفعل والصفة... فلا بدّ أنْ تغلب القرائن الحالية والمقالية دورها كاملا في تحديد هذا الزمن»[102].

ويرى كذلك" مهدي المخزومي" أنّ النحاة لو كانوا قسموا الأفعال بحسب مالها من صيغ وأبنية ثم شرعوا بملاحظة دلالتها الزمنية من خلال السياق، لكان الأجدى على العربية، ولكان وصفا لما هو كائن، وليس توجيها إلى ما ينبغي يكون عقلا ومنطقا»[103].

ويقول" مالك يوسف المطلبي" إنّه:« إذا تجاوزنا ما اصطلح عليه بـــ" الزمن الصرفي" وقعنا على شبكة زمنية تتخذ نسيجهـــا من الصيغ الفعلية، وما يتولـــد عنها من اتجاهات نحوية جديدة، وما يضاف إليها من صيغ حديثة غير فعلية، وصيغ مركبة، وقرائن، مع ملاحظة الجمل والأساليب اللغوية التي تقع في تلك الأنواع من الصيغ، كما أنّ كل ذلك أعني إمكانات السياق الزمنية، يرتبط من جهة الدلالة بسياق الحال، ومن هذا المنطق وجّه البحث المعاصر نقدا مريرا إلى الرأي الذي يرى أنّ الصيغة المنعزلة وحدها تكوّن الزمن في اللغة العربية»[104].

مما سبق يظهر أنّ الباحثين المعاصرين يرون ضرورة التفريق بين نوعين من الزمن، وهما[105]:

1- الزمن الصرفي: وهو الزمن الذي تدل عليه الصيغ الفعلية في حالتها الافرادية خارج السياق، وتعد دلالة هذه الصيغ على الزمن دلالة لا نهائية.

2- الزمن النحوي: وهو الزمن الذي يدل عليه السياق؛ وذلك من خلال الصيغ المفردة والمركبة، كذلك مع ما يصحبها من ضمائم وقرائن لفظية وحالية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الباحثين المعاصرين يرون أنّ الزمن في اللغة العربية ذو طبيعة نحوية، وأنّه لا يمكن أنْ ينسب إلا للسياق، وأنّه علينا أنْ ننظر في هذا السياق لنكشف عن الزمن؛ لأنّ زمن اللغة لا يرتبط بصيغة معينة دائما، وإنما تختار الصيغة التي تتوافر لها القرائن والضمائم التي تعين على تحميلها معنى الزمن المراد في التركيب، فلا يهمنا إنْ كان الماضي آتيا من صيغة" فعل" أو صيغة" يفعل" ما دام يمكن بالقرينة المفرقة بين الأزمنة المختلفة، أنْ نختار ما يناسب الصيغ وأصلحها للدلالة على الزمن المراد في سياق ما[106].

هذا عن علماء النحو وعلماء اللغة، أما علماء النص فقد اهتموا بأزمنة النص/ الخطاب اهتماما ملفتا للانتباه في تحليلهم للنصوص الشعرية أو السردية، فيرى" الأزهر الزناد" مثلا أنّ من« المبادئ الهامة في مثال لوكاشيو أنّ الملفوظ يصبح نصّا عندما تترابط عناصره باعتماد عامل(Opérateur) الزمن، أي يتوفر فيه عنصر زماني ما يرتبط بزمان آخر معروف أو معطى(Donné, Given) عند السامع والمتكلم»[107].

ومن المعلوم أنّ الأدوات اللغوية المعبّرة عن الزمن في النص/ الخطاب كثيرة، فمنها الأفعال(الماضي والمضارع والأمر) بأزمنتها المختلفة، والحروف الدالة على الزمن(السين، سوف...)، والأفعال الناقصة(كان وأخواتها...)، وحروف النفـــي(لم، لن...)، وغيرها[108].

وهذه« الأدوات المعبرة عن الزمن هي في الحقيقة نتاج ثلاثة محاور زمانية:

- زمن الواقعة المثبتة في النص.
- الزمن الذي قيل فيه النص.
- الزمن المرجعي: أي تحديد زمن الحادثة من خلال مقارنته بزمن إنتاج النص.

ونمثل لذلك بما جاء في سورة الأنعام في قوله تعالى:﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ﴾[109]. فزمن هذه الواقعة هو الماضي المعبّر عنه بالفعل" قال"، والزمن الذي قيل فيه النص هو عهد النبي ع، أما الزمن المرجعي فهو لحظة قول المشركين، ونطقهم بالمقولة المذكورة نفسها»[110].

وهناك نوع آخر من الزمن هو الزمن المعطى الأولي الذي يتعلق بعالم الخطاب الذي يحتوي على الحدث أو الصفة الواردة في الكلام، ويمكن الوصول إليه من خلال عناصر المقام[111]. ويقسم هذا النوع إلى قسمين[112]:

- الزمن الإشاري:(Deictic time, temps Déictique)

وهو الزمن الذي يرتبط مباشرة بالزمن المعطى الأولي؛ لأنّ كل زمن إشاري يرتبط بالمقام ارتباطا مباشرا، فهو الزمن الذي يمثل نقطة مستقلة الوجود، ولا يتعلّق إدراكها أو تصوّرها بنقطة زمانية أخرى هي غير الزمن المعطى الأولي.

- الزمن الإحالي:(Anaphoric time, Temps anaphorique)

وهو الزمن الذي لا يرتبط مباشرة بالزمن المعطى الأولي، وإنما يرتبط بزمن آخر قد سبق ذكره في النص. هذا الزمن الذي سبق ذكره يطلق عليه لوكاشيو اسم(الزمن المعطى الثانوي)(Given Secondary Time).

ح- العـــلاقـــات الدلاليـــة:

لقد تم التركيز على المستوى الدلالي في لسانيات النص، وخاصة العلاقات الدلالية التي تسهم في تحقيق تماسكه، وهي« علاقات لا يكاد يخلو منها نص يحقق شرطي الإخبارية والشفافية مستهدفا تحقيق درجة معينة من التواصل، سالكا في ذلك بناء اللاحق على السابق»[113]، فتعمل هذه العلاقات على تنظيم الأحداث والأعمال داخل بنية هذا النص/ الخطاب[114]، وتجمع بين أطرافه وتربط بين متوالياته دون بُدوّ وسائل شكلية تُعتمد في ذلك عادة[115]، فالنص/ الخطاب كلّ موحد متجانس يخضع لترتيب وتنظيم معين يجعله منسجما ومتماسكا، وكان لتحقيق ذلك لابد من توافر علاقات تتعدى الترابط الشكلي إلى ما هو أبعد وأعمق، ومن بين هذه العلاقات نجد: الإجمال والتفصيل، العموم والخصوص، البيان والتفسير[116].

✓ **علاقة الإجمال والتفصيل:**

تعد من أبرز العلاقات الدلالية التي ركز عليها علماء النص؛ لكونها تضمن اتصال المقاطع النصية ببعضها البعض بفضل ما تمنحه هذه العلاقة من استمرارية دلالية بين مقاطع النص، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه العلاقة لا تسلك دوما في فضاء النص نفس الاتجاه فهي تسير وفق اتجاهين[117]:

المجمل ⟵⟶ المفصل

وهذه العلاقة مزدوجة الاتجاه تخرج النص وتنقله من رتابة الوتيرة الواحدة إلى تنام مطّرد[118]، معنى ذلك أن تلك العلاقة لا تسلك دائما سبيل المُجمل المُفصل بل قد تتحوّل الأمور فيتقدم المفصل على المجمل لتحقيق غاية معينة وهو ما عبّر عنه" ابن عاشور" بقوله:« للإجمال بعد التفصيل وقعا من نفوس السامعين»[119]، فهو بهذا الترتيب تداولي بخلاف الأول الذي هو معياري[120].

ومثال ذلك قوله تعالى في سورة الأنعام:﴿ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾[121]، فهذا الكلام مجمل من الله عز وجل، ومعناه« ليرى ببصيرته، ما اشتملت عليه من الأدلة القاطعة، والبراهين الساطعة﴿ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ فإنه بحسب قيام الأدلة، يحصل له اليقين، والعلم التام بجميع المطالب»[122]. والمقصود بالإراءة في هذا الموضع« إراءة توفير الأدلة للاستدلال لا الإشارة أو التوجيه البصري»[123]. ثم ترد بعد ذلك الآيات المفصلة لإجمال هذه الإراءة من حيث النوع، والكيفية، وشرح الهيئة التي كانت عليها[124] في قوله تعالى:﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ، فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ، فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ، إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[125].

✓ **علاقة العموم والخصوص:**

يمكن أنْ نتتبع هذه العلاقة الدلالية بدءا من عنوان القصيدة أو النص عامة الذي كثيرا ما يرد بصيغة العموم في حين يكون بقية النص تخصيصا له، وهذا لاحتوائه على عناصر مركزية تكون بمثابة نواة تنمو وتتناسل عبر النص وفيه حتى يكتمل بناؤه[126]. فهذا عن كونها بين النص والعنوان، كما قد تنشأ هذه العلاقة بين المقاطع النصية، فترد بعض التعابير بصيغة العموم تتكفّل بتخصيصها مقاطع معينة من النص، حيث تمنحه هذه العلاقة طبيعة دينامية تجعله في تفاعل واستمرار دلالي مع بعضه البعض[127].

ومن أمثلة علاقة العموم قوله تعالى:﴿ وَلا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾[128].

يقول" الرازي" عن علاقة العموم وما تحققه من ترابط:« اعلم أنه تعالى لما بيّن أنه يحل أكل ما ذبح على اسم الله، ذكر بعده تحريم ما لم يذكر عليه اسم الله، قال الشافعي

رحمه الله تعالى: فأول الآية وإن كان عاماً بحسب الصيغة، إلا أن آخرها لما حصلت فيه هذه القيود الثلاثة علمنا أن المراد من ذلك العموم هو هذا الخصوص، ومما يؤكد هذا المعنى هو أنه تعالى قال:﴿ وَلاَ تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسم الله عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ فقد صار هذا النهي مخصوصاً بما إذا كان هذا الأمر فسقاً»[129].

وعلى هذا النحو الذي رأينا تكون هذه العلاقات قد أسهمت إسهاما بالغا في ترابط وتماسك أجزاء النص عن طريق استمرار معنى أو دلالة سابقة في جزء أو مقطع نصي لاحق، وهذا ما يحقق الترابط المعنوي والمضموني على مستوى النص، بل قد يتجاوز حدود هذا النص ليحقق هذا الترابط والتماسك على مستوى طائفة من النصوص تكون قد خضعت لإحدى هذه العلاقات، هذا وقد تسهم هذه العلاقات أيضا في ترتيب الأفكار وتنظيم أجزاء النص على نحو يكون معه النص كلاّ موحّدا منتظما تنظيما منطقيا.

الهوامش:

(1) ابن منظور، لسان العرب، 12/ 280.

(2) الفيروز أبادي(مجد الدين محمد بن يعقوب)، القاموس المحيط، ضبط وتوثيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،(د ط)، 1999، مادة(س ج م)، ص: 1009– 1010 .

(3) ابن الأصبع المصري، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، القاهرة،(د ط)، 1963، ص: 429.

(4) ينظر: خلود العموش، الخطاب القرآني، ص: 20.

(5) محمد العبد، النص والخطاب والاتصال، ص: 100.

(6) ينظر: محمد العبد، المرجع نفسه، ص: 90.

(7) ينظر: خلود العموش، الخطاب القرآني، ص: 20.

(8) ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي، 1/ 42.

(9) ينظر: عمر عبد الواحد، التعلق النصي، 1/ 12.

(10) محمد عزام، النص الغائب، ص: 48.

(11) ينظر الهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص، ص: 120.

(12) ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي، 1/ 94.

(13) ينظر: أحمد عفيفي، نحو النص، ص: 90.

(14) ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي، 1/ 95.

(15) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص: 05.

(16) ابن منظور لسان العرب، ج10، ص: 166.

(17) الزمخشري(جار الله محمود بن عمر)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1998، 1/ 484.

* هذا الاهتمام واضح جلي مثلا عند علماء الدلالة من خلال تصنيفهم للألفاظ في زمر ومجموعات على أساس سياقي كالمترادف، والأضداد، والمشرك اللفظي وكذلك بناء المعجم العربي على أساس السياق التفسيري. ينظر: خلود العموش، الخطاب القرآني، ص: 51.

(18) ينظر: أحمد عفيفي، نحو النص، ص: 67.

(19) خلود العموش، الخطاب القرآني، ص: 54.

** ركز علماء النحو تركيزا شديدا على التماسك على مستوى الجملة فقط من خلال قضية الإسناد، فتطرقوا إلى الابتداء والفاعلية والمفعولية، وعلى ضرورة وجود رابط في جملة الصلة والخبر الجملة. ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي، ص: 130.

(20) ينظر: سليمان ياقوت، فقه اللغة وعلم اللغة، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، مصر،(د ط)، 1991، ص: 238.

(21) المبرد، المقتضب، 4/ 126- 127.

(22) ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي، 1/ 130.

(23) رَدّة الله بن رَدّة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، رسالة دكتورا، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1423هـــ، ص: 50- 51.

* عرّف" هاليداي" و" رقية حسن" السياق وربطاه بمفهوم النص وبيئته، فهو عندهما« لفظ من سابقة Con تعني المشاركة؛ أي توجد أشياء مشاركة في توضيح النص(with the text)، وهي فكرة تتضمن أمورا أخرى تحيط بالنص كالبيئة المحيطة التي يمكن وصفها بأنها الجسر بين النص والحال» فهما يؤكدان بذلك على الأهمية القصوى للسياق في تحديد المعنى وضبطه بدقة. ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي، 1/ 108.

(24) ينظر صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي، 1/ 106.

(25) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، 1998، ص: 68.

(26) ينظر: محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، 1/ 70.

(27) ينظر: محمد الشاوش، المرجع نفسه، 1/ 117.

(28) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص: 52.

(29) براون ويول، تحليل الخطاب، ص: 47.

(30) ينظر: براون ويول، المرجع نفسه، من ص: 47 إلى ص: 50.

(31) ينظر: براون ويول، تحليل الخطاب، ص 68.

(32) ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص: 68.

(33) ينظر: جمال مباركي، التناص وجماليته في الشعر الجزائري المعاصر، إصدار رابطة إبداع الثقافة، بوحيدر، الجزائر،(د ط)،(د ت)، ص: 151.

(34) ينظر: أحمد مداس، لسانيات النص نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري، ص: 89.

(35) صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي، 1/ 109.

(36) براون ويول، تحليل الخطاب، ص: 32.

(37) ينظر: أحمد عفيفي، نحو النص، ص: 49.

(38) ينظر: فان دايك، العلاماتية وعلم النص، ترجمة: منذر عياشي، الدار البيضاء، المغرب، ط: 1، 2004، ص: 141.

(39) ماري نوال غاري بريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ص: 27.

(40) ينظر: سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، ص: 40.

(41) ينظر: إبراهيم رماني، الغموض في الشعر العربي الحديث، دار هومة للنشر، الجزائر،(د ط)،(د ت)، ص: 233.

(42) جمال مباركي، التناص وجماليته في الشعر الجزائري المعاصر، ص: 151.

(43) ينظر: سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، ص: 177.

(44) ينظر: فان دايك، العلاماتية وعلم النص، ص: 141– 142.

(45) ينظر: سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، من ص: 162 إلى ص: 166.

(46) ينظر: رولان بارت، لذة النص، ترجمة: منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا، ط: 1، 1992، ص: 28.

(47) ينظر: إبراهيم رماني، الغموض في الشعر العربي الحديث، ص: 240.

(48) جمال مباركي، التناص وجماليته في الشعر الجزائري المعاصر، ص: 152.

* والتجارب هنا تعني أن على المتلقي للنص القرآني أن يستفيد ممن قبله كالمفسرين، ليكوّن ثقافة معرفية إضافة إلى ثقافة ووسائل عصره.

(49) ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي، 1/ 112.

* فضلنا استخدام هذا المفهوم بدلا من مفهوم" الفهم المحلي"، هذا الأخير الذي وجدناه في كتاب" تحليل الخطاب" لـــ" براون ويول" في طبعة غير التي اعتمدها" محمد خطابي" في كتابه لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ولعل هذا التفضيل يرجع إلى الجذور العربية لهذا المصطلح المستخدم في هذا الموضوع.

(50) ابن منظور، لسان العرب، 11/ 32.

(51) ابن منظور، لسان العرب، 11/ 32.

(52) ينظر: عبد الغني بارة، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب،(د ط)، 2005، ص: 336.

(53) ينظر: عبد الغني بارة، المرجع نفسه، ص: 338.

(54) محمد خطابي، لسانيات النص، ص: 56.

(55) ينظر: عبد الغني بارة، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي المعاصر، ص: 337.

(56) نصر حامد أبو زيد، إشكالية القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط: 7، 2005، ص: 192.

* مبدأ التشابه أو مبدأ القياس مصطلحان استخدما في ترجمات لكتاب" تحليل الخطاب" لـــ" براون ويول" بنفس المعنى والهدف، لكن سبب تعدد المصطلحات يكمن في الترجمة. وارتأيت في هذا الموضوع تفضيل مبدأ التشابه الذي اعتمده" محمد خطابي" في كتابه.

(57) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص: 57.

(58) ينظر: محمد خطابي، المرجع نفسه، ص: 57.

(59) ينظر: محمد خطابي، المرجع نفسه، من ص: 57 إلى ص: 59.

(60) براون ويول، تحليل الخطاب، ص: 81.

(61) براون ويول، المرجع نفسه، ص: 126.

(62) محمد عزام، النص الغائب، ص: 26.

(63) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص: 60.

(64) ينظر: جميل حمداوي، السيميوطيقا والعنونة، عالم الفكر، الكويت، المجلد: 25، العدد: 3، 1997، ص: 76.

(65) ينظر: خلود العموش، الخطاب القرآني، ص: 411.

(66) ينظر: الأزهر الزناد، نسيج النص، ص: 67.

(67) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص: 59.

(68) محمد خطابي، المرجع نفسه، ص: 59.

(69) ينظر: الأزهر الزناد، المرجع نفسه، ص: 68.

(70) الرازي، مفاتيح الغيب، دار الغد العربي، القاهرة، ط: 1، 1991، 1/ 227.

(71) ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي، ص: 128.

(72) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص: 59.

(73) ينظر: محمد خطابي، المرجع نفسه، ص: 183.

(74) ينظر: محمد خطابي، المرجع نفسه، ص: 38.

(75) فان دايك، النص والسياق، ص: 150.

(76) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص: 38.

(77) فان دايك، النص والسياق، ص: 154.

(78) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص: 38.

(79) ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي، 2/ 94– 95.

(80) فان دايك، النص والسياق، ص: 185.

(81) خليل بن ياسر البطاشي، الترابط النصي، ص: 225.

(82) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص: 180.

(83) ينظر: محمد خطابي، المرجع نفسه، ص: 277.

(84) خليل بن ياسر البطاشي، الترابط النصي، ص: 225– 226.

(85) ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي، 1/ 129.

(86) محمد العبد، النص والخطاب والاتصال، ص: 159.

(87) ينظر: السيوطي(جلال الدين)، الإتقان في علوم القرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط: 1، 2003، 2/ 435.

(88) ينظر: السيوطي، المصدر نفسه، 2/ 445.

(89) الحديد: 1.

(90) الواقعة: 96.

* بالإضافة إلى المستوى الدلالي.

(91) ينظر: مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، الهيئة المصرية للكتاب،(د ط)، 1986، ص: 21- 22.

(92) ينظر: مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، ص: 32.

(93) سيبويه، الكتاب، 1/ 12.

(94) سيبويه، المصدر نفسه، 1/ 12.

(95) ينظر: عبد الله بوخلخال، التعبير الزمني عند النحاة العرب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، 1/ 29.

(96) ابن يعيش(موفق الدين)، شرح المفصل، عالـــم الكتـــب، بيروت،(د ط)،(د ت)، 7/ 4.

(97) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف: محمد محي الدين، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة،(د ط)، 2004، ص: 35.

(98) ينظر: عبد الله بوخلخال، التعبير الزمني عند النحاة العرب، 1/ 37.

(99) ينظر: عبد الجبار توامة، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته دراسات في النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1994، ص: 07.

(100) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط 1، 1964، ص: 144.

(101) ينظر: عبد الجبار توامة، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، ص: 08.

(102) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 242- 243.

(103) مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص: 144.

(104) مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، ص: 83.

(105) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 242- 243.

(106) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 248.

(107) الأزهر الزناد، نسيج النص بحث فيما يكون به الملفوظ نصا، ص: 72.

(108) ينظر: خليل بن ياسر البطاشي، الترابط النصي، ص: 232.

(109) الأنعام: 8.

(110) خليل بن ياسر البطاشي، الترابط النصي، ص: 232.

(111) ينظر: الأزهر الزناد، نسيج النص، ص: 74.

(112) الأزهر الزناد، المرجع نفسه، ص:75– 76.

(113) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص: 269.

(114) ينظر: أحمد مداس، لسانيات النص نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري، ص: 83.

(115) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص: 268.

(116) ينظر: خلود العموش، الخطاب القرآني، ص: 268.

(117) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص: 272.

(118) ينظر: محمد خطابي، المرجع نفسه، ص: 272.

(119) ابن عاشور(محمد الطاهر)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،(د ط)، 1984، 1/ 302.

(120) ينظر: خلود العموش، الخطاب القرآني، ص: 271. وينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص: 189.

(121) الأنعام: 75.

(122) عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ص: 258.

(123) خليل بن ياسر البطاشي، الترابط النصي، ص: 79.

(124) ينظر: خليل بن ياسر البطاشي، المرجع نفسه، ص: 79– 80.

(125) الأنعام: من 76 إلى 79.

(126) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص: 272– 273.

(127) ينظر: محمد خطابي، المرجع نفسه، ص: 272– 274.

(128) الأنعام: 121.

(129) الرازي، مفاتيح الغيب، 13/ 177.